ازدياده عطف على تحرك الاوسط على الثلثة متعلق بالزيادة ووجه صحة ما مر غير مره
فتوح الثاء لترفع علي الشرط الثاني بالنظر الي اشتغاله على الشرط الاول وهو ظاهر
ومبتدا مسند اليه منصرف خبر المبتدء الاول فان قيل المناسبة للعام تقديم المثالين
اللاحقين على هذه السابق فلم اخرهما فيجاب عنه بوجهين الاول ان يكون اهتماما
بانحراف نوح والثاني ان يكون النظر الي اصل مرتبته وهو الانحراف تامل وشتر مبتدا
مسند اليه وابراهيم عطف عليه ممتنع خبر عن كل واحد كما يساعده لفظ المجموع
بتقديم العطف لانه لو كان خبرا عن المجموع لوجب ان يقول المصنف ممتنعان وفيه بحث تامل
حتى تجد جواز تقديم الربط والعطف جميعا وهذه الجملة معطوفة على السابقة عطف الضد
على الضد تامل الجمع مبتدء مسند اليه شرط مسند اليه ثاني ومضاف الي الفي اضافة معنوية
بمعنى اللام صفة خبر مبتدا مسند اليه ثاني والمجموع خبر المبتدء الاول ومضاف منتهي
مصدر ميمي مضاف اليه للصيغة اضافة معنوية بمعنى من ومضاف المجموع مضاف الى المنتهي
اضافة المصدر الي الفاعل بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء كما تقول
كنت بغير الماء والجار والمجرور في موقع الجر من شرط او صفة صيغة وترك العاطف ليذهب
نفس السامع الى كل مذهب ممكن تامل واضافة الغير الي هاء معنوية بمعنى اللام كمساجد
الكاف بمعنى المثل خبر المبتدء محذوف ومضاف الي ما بعده اضافة معنوية الا بمعنى اللام
ومصابيح عطف على مساجد واما فوازنة فمنصرف فاصله مهما يكن من شيء فهي وزنه منصرف
مبتدء معناه ما لا يعقل لزمان مع تضمينه معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او
الجواب وحده او المجموع على الاختلاف قامت معوضة يوجد فاعل [illegible]
ليكون الجملة مرتبة بالمبتدء ومن شيء بيان الضمير المبهم وفائدته وزيادة بيان التعميم
لان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدء بلا عائد وفيه بحث تامل وقيل اصله ان
يكون من شيء فحذف الشرط فوجدت ما مسند اليه وحذفت النون في المصحف هي حرف الشرط

لكون

ليكون تغيرها تنبيها على تغير مقتضاها الاصلي تامل فكانت اما فان قيل ان ايراد كلمة اما
للتفصيل فلا يصح لعدم سبق الاجمال وكذا لا يصح للاستيناف سبق كلام اخر اللهم الا ان
٦٣ يقال يصح للاستيناف لعدم سبق الاجمال وفوازنة مبتدء مسند اليه والفاء في منصرف خبر
اوردت في الوسط لدفع اجتماع التي الشرط والجزاء وما بعده الفاء خبر فوازنة وانما يقل
منصرفة للاستيناف وما بعدها مبتدء مسند اليه علي اما حال الي الا مشتق والمطابقة
شرط فيه لانه اما صار اسما فيجوز باعتبار الاسمية لا الوصفية او يكون المراد نحو فوازنة فيوجد
المطابقة او يكون المراد هو اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلي هذا ايكون غير منصرف للعدل
او للجمعية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول للمناسبة والمشاكلة للمسمى مع انه يجوز ان لا يكون
منونا هذا اما نسخ للفكري الفاتري لعون الملك القادر وهو لعلم بالمرجحات والمسانيد وهذ
الجملة للتفريع معنى ومعطوف لفظا وحضاجر الواو للاستيناف وما بعدها مبتدا مسند اليه علما
اما حال عن حضاجر على مذهب ابن مالك رحمه الله باعتبار التاويل باللفظ او باعتبار حال الجنسية او
عن ضمير خبر المبتدء قدم ليذهب نفس السامع الى كل مذهب ممكن او لانه جاز ان تقدم معمول
ما اضيف اليه غير لكان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز في لا ان تقديم معمول المدخول ولا يكون منقولا
بمعنى المقدرة لان المنصوب بدلا لانه عن مدح او ذم ولا يستقيم شيء هاهنا من تلك المعاني تامل في بعض
النسخ بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف هذه الجملة اعتراضية لا حالية لان الحالية لوهم كون حضاجر
منصرف وقت التنكير وهو الظاهر للنصح متعلق بعلما لوجود شائبة الفعل فيه غير منصرف خبر مبتدء
ومضاف ومضاف اليه وتذكيره باعتبار ان اسم التفضيل اذا اضيف فالواحد والتثنية والجمع فيه سواء
لا التفضيل سواء فيه الواحد والتثنية والجمع فيه سواء وكذا في مخففه كما قول النبي عليه السلام ظنوا المؤمنين
خيرا وكذا في قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا علي واي من جعل منكم تفسيرا
لمنكم المقدر لئلا يلزم الفصل بين العامل الضعيف والمعمول باجنبي لانه اللام حاجز قوي لانه من حروف
المشبهة بالفعل والضمير الغائب الراجع الي حضاجر باعتبار اللفظ او باعتبار حال الجنسية اسم منقول

قوله علم جنس وهو ما
الكلية الصادقة على الا[...]
حيث انها ماهية من
هيات بخلاف اسم ا[...]
للطبيعة من غير [...]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)